

العراق – المرتبة الثانية

العراق هو مصدر ووجهة للرجال والنساء والأطفال المعرضين للإتجار الجنسي والعملة القسرية. حيث تتعرض النساء والفتيات العراقيات إلى المتاجرة لأغراض الجنس والعملة داخل البلاد وفي سوريا ولبنان والأردن والكويت والإمارات العربية المتحدة وتركيا وإيران واليمن وال السعودية. وقد أبلغت إحدى المنظمات الدولية عن حالات البغاء القسري في مدينة تكريت؛ حيث يقوم المتاجرون بالجنس ببيع فتيات ونساء من بغداد وكروكوك سوريا بمبالغ تقارب قيمتها 1000 - 5000 دولار. ومن المعروف أن العصابات الإجرامية تقوم بدفع الفتيات من خارجإقليم كردستان العراق إلى ممارسة البغاء في محافظات أربيل ودهوك وال Slemani. وقد صرّح أحد المسؤولين العراقيين بأن الشبكات الإجرامية متورطة في المتاجرة بالصبيان والفتيات لأغراض الجنس. كما وذكرت إحدى منظمات المجتمع المدني بأن المتاجرين بالجنس يقومون بإغتصاب النساء والفتيات وتصويرهم على أشرطة الفيديو ومن ثم ايتزارهم من أجل إجبارهن على البغاء أو تجنيدهن في السجون من خلال دفع كفالاتهن وإجبارهن على البغاء من خلال سندات مالية استعبادية. وزعمت إحدى المنظمات الدولية قيام ضباط الشرطة وأعضاء آخرين في القوات الأمنية باختطاف النساء والفتيات وإجبارهن على ممارسة البغاء في محافظة كركوك وصلاح الدين.

وهناك بعض النساء والأطفال من أجبرتهم أسرهم على البغاء هرباً من الظروف الاقتصادية البائسة. تقييد منظمات المجتمع المدني أنه يتم استخدام النساء للبغاء في المساكن وبيوت الدعارة والمطاعم وأماكن الترفيه. بينما تتعرض بعض النساء والفتيات إلى المتاجرة لأغراض الجنس في العراق من خلال استخدام حالات الزواج المؤقت (المتعة)، حيث تتقاضى أسرة الضحية مبلغاً من المال بصيغة مهور الزواج مقابل السماح بزواج المرأة أو الفتاة لفترة زمنية محددة، حيث تتعرض فيه خلالها إلى العمالة والمتاجرة لأغراض الجنس. كما وتُخضع النساء للقيام بالخدمات المنزلية القسرية من خلال حالات الزواج القسري والتهديد بالطلاق، وعادة ما تكون النساء اللواتي يهربن من مثل هذه الزيجات أو من يطلقهن أزواجهن أكثر عرضة لمزيد من العمالة القسرية أو العبودية الجنسية. ومن المعلوم أن العصابات الإجرامية تدفع الأطفال إلى ممارسة التسول القسري والقيام بأنواع أخرى من العمالة القسرية.

وتعتبر الأعداد الكبيرة من المهجرين واللاجئين داخل العراق هم الأكثر عرضة لخطر العمالة القسرية والإتجار لأغراض الجنس بصفة خاصة. ولاحظت إحدى المنظمات الدولية أن بعض اللاجئين السوريين في معسكر Domiz للاجئين في دهوك، العراق يتعرضون وبشكل خاص للمتاجرة. من الممكن بشكل خاص أن تدخل النساء في علاقات خضوع تجارية مع رجال عراقيين، ويحصل الرجال على أعمال دون عقود عمل، بينما يتم إجبار الأطفال وبشكل متزايد على التسول. ذكرت في السنوات السابقة إحدى المصادر أن بعض اللاجئين العراقيين قد تعاقدوا على تشغيل بناتهم للعمل كخدمات في المنازل السورية إذ يتم إغتصابهن لاحقاً وإجبارهن على ممارسة البغاء أو العمل القسري. وتشير حالات أخرى إلى ترك اللاجئين العراقيين أطفالهم في سوريا بعد مغادرة الأبوين إلى بلد آخر بحثاً عن ظروف إقتصادية أفضل، مما يجعل أطفالهم عرضة للإتجار. في السابق، كان ضحايا المتاجرة لأغراض الجنس من العراقيين الذين تم ترحيلهم من سوريا بهم تتعلق بالبغاء معرضين إلى خطر الإتجار مرة ثانية عن طريق العصابات الإجرامية التي تعمل على طول الحدود. وي تعرض اللاجئون العراقيون من يغادرون سوريا إلى العراق إلى خطر استغلالهم والمتاجرة بهم، ويعود ذلك جزئياً إلى حقيقة أن العائدين من النساء والأطفال لا يملكون أي شبكة دعم أو مجتمع يمكنهم اللجوء إليه.

يعتبر العراق أيضاً وجهة للرجال والنساء المهاجرين من بنغلادش والهند وأندونيسيا والنيبال والفلبين وسيريلانكا وتايلاند وباكستان وجورجيا والأردن وأثيوبيا وأوغندا والذين يتعرضون لاحقاً إلى العبودية القسرية من خلال عملهم كعمال بناء وحراس أمنيين ومنظفين وعمال صيانة وخدم في المنازل. كما يتعدد

أيضاً بأن النساء القادمات من إيران والصين والفلبين يتم اخضاعهن لممارسة البغاء القسري في العراق. وقد تمّ إستقدام بعض هؤلاء المهاجرين الأجانب للعمل في بلدان مثل الأردن أو دول الخليج، ولكن يتضح فيما بعد أنه تمّ إجبارهم وإكراهم أخذتهم من أجل السفر إلى العراق حيث تمت مصادرة جوازات سفرهم وحجز أجورهم تحت مزاعم تسديد أجور سماحة العمالة لتعطية نفقات التوظيف والنقل والطعام والسكن. بينما يوجد مهاجرون آخرون يعلمون بأنهم متوجهون إلى العراق ولكن بعد دخولهم إلى البلد يكتشفون أن شروط التوظيف ليست كما كانوا يتوقعون أو ان الوظائف التي وعدوا بها غير موجودة، ويتم إجبارهم على العمل في مخيمات عمل ذات ظروف معيشية متدينة. وتواصل حكومة النيبال منع مواطناتها من الهجرة للعمل في العراق.

ولا تلتزم الحكومة العراقية بالتزاماً تاماً بالحد الأدنى لمعايير القضاء على الإتجار بالبشر، إلا أنها تبذل جهوداً ملحوظة للقيام بذلك. حيث أجرت الحكومة بعض التحقيقات وقامت بإجراء ملاحقة قضائية واحدة على الأقل وفق قانون مكافحة الإتجار لسنة 2012. كما وشكلت الحكومة دائرة مكافحة الإتجار بالبشر التابعة لوزارة الداخلية، والتي قامت بجمع البيانات التي تتعلق بفرض قانون مكافحة الإتجار بالبشر وقامت بتفعيل خط هاتف مباشر جديد للطوارئ الخاص بمكافحة الإتجار بالبشر. كانت اللجنة المركزية المكونة من الوزارات لمكافحة الإتجار بالبشر كانت فاعلة في دفع جهود الحكومة في مكافحة الإتجار وذلك خلال فترة إعداد هذا التقرير. حيث إجتمعت اللجنة عدة مرات، وقامت بنشر إجتماعاتها من أجل زيادة الوعي حول مسألة الإتجار، وأدخلت معها مشاركين من منظمات دولية وحكومات أجنبية ومنظمات مجتمع مدني. على الرغم من التحسينات الطفيفة التي طرأت على جهود فرض القانون، فقد عجزت الحكومة عن التحقيق مع أو معاقبة المسؤولين الحكوميين المتواطئين مع جرائم تتعلق بالإتجار بالبشر. إضافة إلى ذلك، أظهرت الحكومة أدنى حد ممكן من الجهود من أجل تحديد هوية ضحايا العمالة القسرية والإتجار بالجنس وتقديم العون لهم، وبضمهم أولئك الذين سجنوا بسبب حالات تتعلق بالبغاء. وتستمر الحكومة بإعتقال واحتجاز ومقاضاة ضحايا البغاء القسري وتنمع منظمات المجتمع المدني من إدارة الملاجئ التي تحمي ضحايا الإتجار بالجنس. رغم ذلك، عمل مسؤولو فرض القانون، بإطار محدود، مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية في إحالة بعض الضحايا إلى خدمات الحماية. كما وأنشأت الحكومة موقعاً ملجاً مؤقتاً ودائماً لضحايا الإتجار وقامت بصياغة التوجيهات الخاصة بالملجاً.

الوصيات للعراق: الإستمرار بإستخدام قانون مكافحة الإتجار في مقاضاة جرائم الإتجار بالبشر وإدانة المتهمين بجريمة الإتجار، وبضمهم الموظفين الحكوميين المتواطئين في جرائم تتعلق بالإتجار؛ ووضع توجيهات للشرطة ومفتشي العمل ومسؤولي الدوائر الأخرى لتحديد هوية الضحايا إستباقياً وإحالتهم إلى خدمات الحماية، بضمنها الخدمات غير الحكومية، وفتح ملجاً لضحايا الإتجار في الموقع الموجود والتدريب الشامل لموظفي الملجاً على تحديد الضحايا وحمايتهم، وتنفيذ سياسة تقدم الحماية لضحايا الإتجار من العقوبات على جرائم ارتكبت وذات علاقة مباشرة بكونهم معرضين للإتجار بالبشر، ومن بينها البغاء القسري وخروقات الهرمة، ووضع إطار عمل قانوني للمنظمات غير الحكومية من أجل إدارة ملاجئ تقديم الدعم لضحايا جميع أشكال الإتجار، والإستمرار بتشجيع الضحايا على تقديم المساعدة في مقاضاة الجناة وتقييم البديل القانونية لإخراج ضحايا الإتجار الأجانب، وتنظيم ممارسات توظيفية لسماسرة العمالة الأجنبية للحيلولة دون حدوث الممارسات التي تسهل العمالة القسرية، وإتخاذ خطوات نحو إنهاء الزيجات القسرية والمؤقتة التي تقع الفتيات في فخ العبودية الجنسية والمنزلية، وتنظيم حملة توعية عامة لزيادة الوعي بقضايا الإتجار بالجنس والعمالة القسرية.

المقاضاة/الملاحقة القانونية

لقد أبدت الحكومة بعض التحسن في جهود تطبيق القانون ضد الإتجار بالأشخاص خلال فترة إعداد هذا التقرير، ويبعد أن القانون العراقي لمكافحة الإتجار، الذي تم إعتماده في شهر نيسان 2012، يحظر بعض أشكال الإتجار بالبشر ولكن ليس جميعها. كونه لا يتماشى والمعايير الدولية، فإن هذا القانون لا ينص بأن تسهيل بغاء الأطفال يشكل أحد أشكال الإتجار بالبشر، ولا يوضح هذا القانون فيما إذا كان من الضروري وجود عملية بيع وشراء (صفقة) من أجل اعتبار العمل على أنه إتجار بالبشر. يعطي القانون عقوبات يبدو أنها صارمة وتتماشى بشكل كافٍ مع العقوبات الخاصة بجرائم خطيرة أخرى مثل جريمة الإغتصاب. إضافة إلى ذلك، ان إحدى مواد قانون العقوبات تعالج البغاء القسري للطفل، فتصل العقوبة إلى السجن لمدة 10 سنوات، والتي تعد صارمة بشكل كافٍ لردع هذا النوع من الأنشطة، على الرغم من أنه لا يتماشى مع العقوبات الخاصة بجريمة الإغتصاب. للمرة الأولى، قامت الحكومة بجمع البيانات الخاصة بتحقيقات ومقاضاة جناة الإتجار. وقد أبلغت السلطات ما لا يقل عن سبعة تحقيقات خاصة بالإتجار لغرض الجنس، وخمسة تحقيقات خاصة بإجبار الأطفال على التسول، وتحقيق خاص بالعبودية المنزليّة أثناء فترة إعداد التقرير. كما وبدأت الحكومة خمسة دعاوى مقاضاة حول إجبار الأطفال على الإستجاء مستخدمة بذلك القوانين الخاصة بالخطف والإرهاب. ذكرت إحدى المنظمات الدولية أن هنالك على الأقل قضيتان مرفوعتان ضمن قانون مكافحة الإتجار وتعلقان بالإتجار لغرض الجنس. وبقيت مقاضاة واحدة خاصة بالعملة القسرية ذكرناها في فترة كتابة التقرير السابق لا تزال فاعلة، والتي وافق قاضي التحقيق فيها علىأخذ شهادات الشهود في أوكرانيا من أجل استخدامها في المحاكمة. وأفيد بأن الحكومة قد بدأت مقاضاة واحدة على الأقل فيما يخص الإتجار لأغراض الجنس وفق قانون مكافحة الإتجار، وهذا بالفعل جدير بالذكر، حيث يزعم أن "الزبائن" الذين كانوا يتربدون على مكان الإتجار بالجنس يضمون بعض مسؤولي الحكومة. في شهر أيلول عام 2012، اعتقلت القوات الأمنية مجموعة متهمة بخطف نساء وفتيات عراقيات وإجبارهن على البغاء في بيوت الدعارة ببغداد، إضافة إلى إجبارهن على البغاء في دول الجوار. وأتهم المتهم الرئيس بتهمة الإتجار بالبشر طبقاً لقانون مكافحة الإتجار، إضافة إلى عدة جرائم أخرى. ثم تمت إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية في شهر شباط 2013. وفي شهر تشرين الأول عام 2012، أبلغت إحدى المنظمات الدولية قيام شركة توظيف بتهريب العديد من النساء الأوغنديات إلى العراق بـاستخدام وعود مزيفة بالعمل وبالتالي أجبرتهن على العبودية المنزليّة عبر مصادر جوازات سفرهن، وحجز أجور عملهن، وإيداعهن كلامياً وجسدياً وجنسياً. ومع نهاية فترة كتابة التقرير، ذكرت الحكومة بأنها قد بدأت تحقيقاً حول هذه الشركة. وعلى الرغم من هذه الجهود، لم تبلغ الحكومة عن إجراء أي تحقيقات أو مقاضاة لمسؤولين حكوميين لمزاعم تواطئهم مع جرائم تتعلق بالإتجار أثناء فترة كتابة التقرير، على الرغم من كثرة المزاعم التي تدعي تواطئهم. وزعمت إحدى المنظمات غير الحكومية بأن بعض مسؤولي فرض القانون وعن علم منهم يقومون برعاية بيوت دعارة ببغداد حيث تجبر النساء على البغاء، وإذاعت منظمة دولية أن مسؤولين أمنيين أجبروا نساءً وفتيات على ممارسة البغاء في محافظي كركوك وصلاح الدين. بالإضافة إلى ذلك، ذكر مسؤولون ووزاريون بحكومة إقليم كردستان بأن بعض مسؤولي الإقليم قد قبلوا الرشاوى أو تجاهلوا خروقات تتعلق بالعملة، وقد تتضمن بعضها جرائم إتجار.

أنشأت الحكومة دائرة مكافحة الإتجار ضمن وزارة الداخلية أثناء فترة كتابة التقرير، وأصدر المكتب أوامر لكل مراكز الشرطة لتحديد نقطة اتصال خاصة بقضايا الإتجار من أجل تسهيل الإجراءات وضمان مشاركة المعلومات المتعلقة بالقضايا. وبسبب إستمرار العديد من المحققين الجنائيين بالنظر إلى النساء

والأطفال الذين أجبروا على البغاء على أنهم مجرمين، أرسلت اللجنة المكونة من وزارات متعددة طلباً إلى مجلس القضاء الأعلى لإبلاغ المسؤولين القضائيين بالإستخدام الإستباقي لقانون مكافحة الإتجار لحماية الضحايا من مقاضاتهم بجرائم الإتجار. وفي حين أن الحكومة لم تقم بتمويل أي جهود تدريبية خاصة بمكافحة الإتجار، فإنها قد قدمت التسهيلات والدعم العيني لنشر الوعي بمسألة مكافحة الإتجار ودورات تدريبية على تحديد الضحايا وتقديم الدعم لهم والتي قامت بها المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والحكومات الأجنبية. وضم المشاركون في العديد من الدورات التدريبية طوال السنة مسؤولون من اللجنة المكونة من وزارات متعددة ووكالات فرض القانون والقضاء.

الحماية

لقد أبدت حكومة العراق تقدماً في جهودها لحماية ضحايا الإتجار خلال فترة كتابة التقرير، وبضمنها تحديد وإحالة بعض ضحايا الإتجار إلى خدمات الحماية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، إضافة إلى تحديد موقع لمجأ مؤقت و دائمي لضحايا الإتجار وصياغة تعليمات الملجأ، رغم ذلك، كان مبدأ معاقبة الضحايا وسوء معاملتهم بالنسبة للمنظمات غير الحكومية من بين أوجه القصور الخطيرة. حيث لم تقدم الحكومة التمويل أو الدعم العيني إلى المنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات الحماية لضحايا، وحضرت الحكومة المنظمات غير الحكومية من إدارة الملاجئ التي كانت تقدم خدماً الحماية لضحايا الإتجار بالجنس. نتيجة لذلك، بقيت هذه ؤالملاجي عرضة للمقاضاة وغير محمية من التهديد بالعنف من الجماعات المتطرفة. قامت الحكومة بتشخيص ما لا يقل عن 20 ضحية من ضحايا الإتجار خلال فترة كتابة التقرير، وهو تحسن عن السنوات السابقة عندما لم تذكر الحكومة أي تحديد إستباقي لأي ضحية من ضحايا الإتجار. وبشكل مشابه، قامت وزارة حقوق الإنسان بتشخيص 16 حالة من ضحايا الإتجار بالجنس بأثر رجعي من بين 49 امرأة سبق إدانتهن وسجنهن بهن البغاء. وأوصت الوزارة مجلس القضاء الأعلى إعادة فتح قضایا هن وفق إطار قانون مكافحة الإتجار، ومع نهاية فترة كتابة التقرير، لم يكن من الواضح فيما إذا حسمت قضایا هؤلاء الضحايا.

قامت الحكومة بوضع آلية وطنية لإحالة ضحايا الإتجار، ولكن لم يتم الإنتهاء منها بصياغتها النهائية في نهاية فترة إعداد هذا التقرير، ونتيجة لذلك، لم توظف السلطات الحكومية أية إجراءات تنظيمية لتوجيه مسؤولي فرض القانون نحو تحديد ضحايا الإتجار بشكل إستباقي من بين المجتمع المعرض له، مثل النساء المعتقلات بتهمة البغاء والعمال الأجانب. رغم ذلك، ذكرت منظمات غير حكومية تعاون بعض مسؤولي الحكومة والشرطة وبشكل محدود، ويشمل ذلك الإحالة المتخصصة لضحايا الإتجار بالجنس والعملة إلى خدمات الحماية. وفي حين أن مسؤولي الحكومة قد أقرروا وأول مرة بمشكلة الإتجار بالجنس في العراق، إلا أن البعض لا يزال ينظر إلى النساء والأطفال الذين يعانون من البغاء القسري على أنهم مجرمين، بدلاً من النظر إليهم على أنهم ضحايا إتجار. لقد جرى سجن ضحايا الإتجار أو تغريمهم أو في حالات أخرى خضعوا لعقوبات جراء أعمال غير قانونية مثل الإنخراط بالبغاء، وكونهم نتيجة مباشرة للتعرض للإتجار بالبشر. ذكرت إحدى المنظمات الدولية أن عقوبات خروقات البغاء كانت شديدة للغاية، مثلاً تتراوح بين 15 سنة إلى السجن المؤبد. بدايةً قام بعض المسؤولون بإعتقال النساء والفتيات المعرضات للإتجار بالبشر بتهمة البغاء، ولكن تمت إحالة بعضهن لاحقاً إلى خدمات حماية أو جرى إطلاق سراحهن، وإسقاط التهم الموجهة إليهن. ذكر أحد مسؤولي الحكومة أن الشرطة غالباً ما يسيئون معاملة المعتقلين أثناء التحقيق، ويشمل هذا كلاماً من الجنابة وضحايا الإتجار. كما ويتعرض ضحايا الإتجار بالجنس من المعتقلين إلى خطر إعادة الإتجار بهم مجدداً، حيث أن السجون طالما كانت مصدراً مأولاً

لمن يقومون بتجنيد حلقات البغاء. ومع إطلاق سراحهن من السجن، تجد ضحايا البغاء القسري من النساء صعوبة في إيجاد الدعم، وخاصة في الحالات التي تكون فيها أسرتها هي من باعتها من أجل البغاء.

لقد وضعت السلطات ضحايا الإتجار بالأطفال في منشآت حماية، أو دور رعاية الأيتام، أو دور الرعاية أو مراكز إحتجاز الأحداث. ذكرت منظمات دولية ومنظمات غير حكومية أن ضحايا العمالة القسرية كثيراً ما تعرضوا للإعتقال أو الغرامات أو السجن أو أحكام السجن طويلة الأمد أو جرى ترحيلهم بسبب خروقات تتعلق بالهجرة كنتيجة لخضوعهم للإتجار بالبشر. ولم تقدم الحكومة أية خدمات حماية لهم، ويشمل هذا الخدمات الطبية. ولكن، في شهر كانون الثاني عام 2013، أوعزت وزارة الصحة رسمياً إلى كل محافظة أن توسس وحدات دعم لضحايا في المنشآت الصحية الحكومية من أجل الإشراف على الدعم الطبي وال النفسي لضحايا الإتجار، وتم تأسيس أول وحدتين في شهر آذار عام 2013 لدعم الضحايا ببغداد.

لقد خصصت الموازنة الاتحادية لعام 2013، والتي أقرت في شهر آذار 2013، تمويلاً لحماية الضحايا ومساعدتهم. خلال فترة كتابة التقرير، حددت الحكومة أحد الدور السابقة لرعاية الأيتام ببغداد لاستخدامها كأول ملجاً مؤقت لضحايا الإتجار، وقامت بصياغة التعليمات الداخلية لإدارة وتشغيل المنشأة والكتيبات التدريبية لموظفي الملجا، إضافة إلى توفير الأمن من أجل حماية الملجا. كما وقامت الحكومة وبشكل مشابه بتحديد موقع من أجل تأسيس ملجاً دائمي لضحايا الإتجار، رغم أن عملية إنشاء هذا المرفق لم تبدأ حتى إنتهاء فترة كتابة التقرير. واستمرت حكومة إقليم كردستان بإدارة الملاجئ النسوية في الإقليم والتي قدمت نوعاً من الحماية والدعم لضحايا العنف الذي يستند إلى الجنس، ويشمل ذلك ضحايا الإتجار من الإناث، ولكن المكان كان محدوداً والخدمات المقدمة كانت رديئة. لم يكن من الواضح خلال فترة كتابة التقرير عدد ضحايا الإتجار، في حال وجودهم، الذين قام الملجاً بمساعدتهم. وفي أماكن أخرى في البلاد، استمرت المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الدولية بتقديم جميع الرعاية المتوفرة لضحايا الإتجار، وبضمنها الملجا. استمرت ستة عشر وحدة حماية أسرية بالعمل في مراكز الشرطة في أرجاء البلاد لتقديم الدعم إلى النساء والأطفال الذين كانوا من ضحايا الإتجار والإستغلال، إلا أن الوحدات لم تمتلك نظام إحالة لتزويد الضحايا بخدمات حماية إضافية، مثل الدعم القانوني والملجا، ولم يكن واضحاً عدد الضحايا الذين ساعدتهم هذه الوحدات، في حال أن كان هناك أي ضحايا.

لقد شجعت الحكومة بعض الضحايا على المساعدة في التحقيقات والملحقات القضائية. فعلى سبيل المثال في إحدى الحالات قامت بإرسال المدعي العام إلى أوكرانيا لأخذ شهادة الضحية. لم تقدم الحكومة لضحايا الأجانب أية بدائل قانونية عوضاً عن ترحيلهم إلى البلدان التي يمكن أن يواجهوا فيها بعض المصاعب أو العقوبات. قامت الحكومة بترحيل بعض ضحايا العمالة القسرية أثناء فترة كتابة التقرير.

الوقاية

لقد قامت حكومة العراق بجهود بشكل احسن لمنع الإتجار بالبشر من خلال تشكيل لجنة مكونة من وزارات متعددة وتوفير خط هاتف مباشر للطوارئ الخاص بمكافحة الإتجار أثناء السنة. في شهر أيار 2012، قامت الحكومة بتشكيل اللجنة المكونة من وزارات متعددة للعمل كهيئة تنسيقية وطنية لمسألة الإتجار والإشراف على تنفيذ قانون مكافحة الإتجار، وقد إجتمعت اللجنة ثمانية مرات خلال فترة إعداد التقرير. كما وقامت اللجنة بنقل مجريات ثلاثة من إجتماعاتها على شبكات التلفاز من أجل زيادة مستوى الوعي حول مسألة الإتجار بين الجمهور، وقامت بدعوة المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية للمشاركة في المجتمعات، إلى جانب ممثل عن حكومة إقليم كردستان ليكون أحد الأعضاء

ال دائميين للجنة. كما ترأست اللجنة بصفة رئيس مشارك لمجموعة عمل دولية تعنى بمكافحة الإتجار، وبالتعاون مع منظمة دولية لتنسيق الدعم حول جهود مكافحة الإتجار مع المجتمع الدولي. ذكر مسؤولون في حكومة إقليم كردستان قيام بعض مسؤولي فرض القانون بإغلاق بعض المشاريع وسماسرة العمالة في الإقليم الذين تواطئوا مع إدعاءات لجرائم عمالة قسرية، لكنها لم تقم بملحقة هؤلاء السماسرة قضائياً لجرائم التوظيف المزيف أو العمالة القسرية. وفي جهد منها لتحسين فهم البغاء القسري في العراق، أجرت وزارة حقوق الإنسان دراسة على مدى تطبيق قانون مكافحة الإتجار في القضايا المتعلقة بالبغاء القسري وعرضت هذه الدراسة على عامة الشعب التي تضمنت مقابلات مع نساء أدينوا بتهم البغاء بينما حدد البعض منها على أنهن ضحايا إتجار البشر. وخصصت الحكومة خط هاتف مباشر للطوارئ الخاص بمكافحة الإتجار وذلك للإبلاغ عن جرائم الإتجار، والذي جرى الإعلان عنه على قنوات التلفزيون العام والعديد من المواقع الإلكترونية الخاصة بالوزارات. ذكرت إحدى المنظمات الدولية أن الخط الهاتفي المباشر للطوارئ الخاص بمكافحة الإتجار بالبشر كان يعمل وتم تحويل المكالمات مباشرة إلى دائرة مكافحة الإتجار. كما وذكرت وزارة حقوق الإنسان أنها قد أصدرت توجيهات جديدة حول مشغلي البدالات لخطها الخاص بحقوق الإنسان بخصوص تحويل قضايا الإتجار. ولم تقم الحكومة بأي حملات التوعية أو التثقيف العمومي بحالات الإتجار. ولم تتخذ الحكومة أية إجراءات لنقليل إنحراف مواطنى العراق في السياحة التي تتطوّى على ممارسة الجنس مع الأطفال في العراق وخارجها.